

A decorative floral wreath with purple and green leaves and white flowers with black outlines, framing the text.

محور العلوم

المالية

والمصرفية

## التخطيط وتحليل العلاقة ما بين التضخم وعروض النقد

دراسة تطبيقية عن العراق للمدة ما بين ٢٠١٠ - ٢٠١٣

م.م. علي حسين نوري اللامي

أ.م.د. حسين عاشور جبر العتابي

كلية دجلة الجامعة

جامعة بغداد

### المستخلص :

يعد الرقم القياسي لاسعار المستهلك من مؤشرات الاقتصاد الكلي المهمة والمؤثرة على الحياة العامة للمجتمع ، والتي تحدد انماط الاستهلاك والادخار والاستثمار للوحدة الاقتصادية (افراد و شركات) ، لذلك فان اغلب البنوك المركزية تسعى ومن خلال اجراءاتها (السياسة النقدية) للتحكم بعرض النقد والسيطرة عليه. ولقد سعى البحث الحالي الى اثبات مساهمة عرض النقد الضيق والواسع في التخطيط والتنبؤ بالرقم القياسي لاسعار المستهلك، للمدة من عام 2010 ولغاية عام 2013.

واستند البحث الى فرضية رئيسية والتي تم اثباتها باستخدام المنهج الكمي القياسي وهي :

توجد علاقة دالة ما بين عروض النقد والمستوى العام للاسعار (وفق النظرية الكلاسيكية).

وقد توصل البحث الى بناء انموذج تنبؤ للرقم القياسي لاسعار المستهلك بالاعتماد على عرض النقد الواسع والضيق اذ بلغت القدرة التفسيرية للانموذج ٩٣% ، وكانت نتيجته الاتي :

$$Y = 91.54 - 0.1 X1 + 0.72 X2$$

اذ ان :

$Y$  = المعدل الفصلي للرقم القياسي لاسعار المستهلك.

$X1$  = المعدل الفصلي لعرض النقد الضيق.

$X2$  = المعدل الفصلي لعرض النقد الواسع.

### Abstract :

The Index Number of consumer Prices is considered to be as one of an important economic indicators which effects public life of the society. That determine the pattern of consumption, saving and investment for economic unit (individuals & companies). So most of central banks are trying through There proceduers (monetary policy) to control money supply. Therefore, this research is trying to prove the contribution of narrow and broad money supply in planning and predicting The Index Number of Consumer Prices, for the period from 2010 to 2013. The

research was based on assumption which have been proved using standard quantitative approach, which is:

**There is statistically significant relationship between Money Supply and Index Number of Consumer Prices (according to the Classical Quantity Theory).**

By this research the model of predicting Index Number of consumer Prices based on cash offers had been constructed. While the explanatory power of the model is 93% and can be written as following:

$$Y = 91.54 - 0.1 X_1 + 0.72 X_2$$

Where:

Y = The Index Number of Consumer Prices.

X<sub>1</sub> = Narrow Money Supply.

X<sub>2</sub> = Broad Money Supply.

### المقدمة:

يعد الاقتصاديون ظاهرة التضخم من الظواهر المرضية التي تعاني منها معظم اقتصاديات العالم، لذلك فقد شغلت هذه الظاهرة بالرجال السياسة والاقتصاد على حد سواء. نظرا للاثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية وفي الدول المتقدمة او النامية. فقد تضاربت النظريات المفسرة لها بالشكل الذي ادى الى اختلاف اساليب معالجتها واحتوائها او الحد من تفاقمها على الاقل.

وقد ظهر الاتجاه التضخمي كعنصر مضاربة في الاقتصاد بالابتعاد عن الاستثمار الحقيقي من خلال تداول موجودات مالية التي وصفت ذات مردودات عالية اكثر من التوقعات التضخمية بعكس الموجودات الحقيقية، وهذا ما يجعل السوق غير مكترث للنشاط الانتاجي، لذلك فان البنك المركزي ركز على المعروض النقدي للتاثير على سعر الفائدة ومن ثم الاستثمار الحقيقي بوصفه الوسيلة الافضل للحد من التوقعات التضخمية والاثار الناجمة عنها لكي يستعيد النشاط الاستثماري الحقيقي دوره الصحيح خارج حاضنة المضاربة التضخمية.

لذلك فان خفض التضخم والحفاظ على مستوى مستقر من الاسعار هو الهدف الرئيسي الذي سعت اليه السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، وذلك بالتركيز على استخدام ادوات السياسة النقدية، والتي تؤثر على عرض النقد لتثبيت التوقعات التضخمية للجمهور وخفض التضخم من خلال خفض سرعة تداول النقود وزيادة الطلب عليها وتعزيز جاذبية الاحتفاظ بالدينار العراقي لتوفير فرص قوية للاستقرار التي تساعد على تنشيط النمو وتحقيق اهداف التنمية.

ان ادوات السياسة النقدية (الكمية والنوعية) تستخدم من البنك المركزي العراقي للسيطرة على عرض النقد، بهدف التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها التضخم، ويجب الانتباه الى ان التضخم كمتغير له تأثيرات هو الاخر على متغيرات الاقتصاد الكلي، فالعلاقة العكسية ما بين التضخم والبطالة تعد من المسلمات الاقتصادية اذ ان انخفاض نسب البطالة يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم، مما يسبب اشكالية اقتصادية اخرى هي ضرورة الموازنة بين نسب البطالة ومعدلات التضخم، كذلك الحال ما بين قيمة العملة ومعدلات التضخم فكلما ارتفعت قيمة العملة المحلية (بالنسبة للبلدان المستهلكة) ادى ذلك الى انخفاض اسعار السلع المستوردة، بالتالي زيادة الطلب عليها والذي يقود الى ارتفاع في معدلات التضخم، ومن الضروري ايضا عدم اغفال دور السياسة المالية للدولة في التأثير على معدلات التضخم كون التوسع في الانفاق الحكومي سوف يؤدي الى زيادة المعروض النقدي، وهذا ما يولد ضغوطات اضافية على البنوك المركزية والتي تحاول التحكم بعرض النقد خدمة للمصلحة الاقتصادية العامة.

### اولاً - منهجية البحث

#### ١ . مشكلة البحث.

يعاني الاقتصاد العراقي من ارتفاع مستمر في اسعار السلع والخدمات (المستوى العام للاسعار) بسبب زيادة الاصدار النقدي لمواجهة متطلبات الانفاق الحكومي المتزايد و عدم وجود سوق مالي ونقدي منطور وضعف فاعلية الجهاز المصرفي وتقدمه ، اثر بشكل كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك. ومن المفترض ان يحاول للبنك المركزي العراقي الحد من هذا الارتفاع ، من خلال استخدامه للادوات الكمية (سعر اعادة الخصم ، عمليات السوق المفتوح ، متطلبات الاحتياطي القانوني واسعار الفائدة ... الخ) والنوعية للسيطرة على عرض النقد وبالتالي السيطرة على ارتفاع الاسعار. لذلك فانه بالامكان تلخيص مشكلة البحث من خلال التساولين الاتيين :

أ. هل هنالك مساهمة لعرض النقد M1 في تحديد الرقم القياسي لاسعار المستهلك؟

ب. هل هنالك مساهمة لعرض النقد M2 في تحديد الرقم القياسي لاسعار المستهلك؟

#### ٢ . اهمية البحث.

تتضح اهمية البحث من كون البنك المركزي العراقي يمتلك الادوات التي من خلالها يستطيع السيطرة على عروض النقد وبالتالي متغيرات الاقتصاد الكلي ، وهذا من شأنه ان يحمله مسؤولية عدم تحجيم الظواهر السلبية في الاقتصاد العراقي ومنها ارتفاع المستوى العام للاسعار ، لذلك فان البحث سوف يقوم بقياس قدرة البنك المركزي العراقي للسيطرة على احد هذه الظواهر والتي لها علاقة مباشرة بحياة المجتمع وهي الرقم القياسي لاسعار المستهلك من خلال سيطرته على عروض النقد ، فضلا عن ان البحث سوف يوفر اطارا نظريا لموضوعه.

#### ٣ . اهداف البحث.

يمكن تلخيص اهداف البحث بالنقاط الاتية :

أ. قياس قدرة البنك المركزي العراقي على التخطيط والتنبؤ للرقم القياسي لاسعار المستهلك من خلال عرض النقد الضيق والواسع.

ب. بناء نموذج تنبؤ للرقم القياسي لاسعار المستهلك اعتمادا على عرض النقد الضيق والواسع.

ت. محاولة بناء اطار مفاهيمي لمتغيرات البحث.

#### ٤. فرضيات البحث.

توجد علاقة دالة ما بين عروض النقد والمستوى العام لاسعار (وفق النظرية الكلاسيكية).

#### ٥. منهج البحث.

لقد انتهج البحث المنهج الكمي لاثبات الفرضية وذلك عن طريق ادخال البيانات الى برنامج (SPSS) لاستخراج معامل الارتباط والانحدار ما بين عروض النقد والرقم القياسي لاسعار المستهلك.

#### ٦. حدود البحث.

أ. الحدود الزمانية : سلسلة زمنية من (الفصل الاول لعام ٢٠١٠ ولغاية الفصل الرابع لعام ٢٠١٣).

ب. الحدود المكانية : وتكونت من البنك المركزي العراقي.

#### ٧. هيكل البحث.

لقد اشتمل البحث على اربعة محاور رئيسة وهي :

المحور الاول : منهجية البحث

المحور الثاني : الجانب النظري

المحور الثالث : الجانب التطبيقي

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

#### ثانيا - الجانب النظري للبحث

١. تطورات النظرية النقدية.

#### أ. مفهوم عرض النقد

يعرف عرض النقد او كما يسمى ايضا بالكتلة النقدية بانه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة، اي انه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الافراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة ، ويعرف ايضا بانه كمية النقود او مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الاشخاص (المجتمع) خلال فترة زمنية معينة (الدليمي، ١٩٩٠، ١٠٦). وقد اخذ مفهوم عرض النقد حيزا واسعا من الجدل

بين الاقتصاديين حول اعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه و كذلك حول الالية المناسبة لاحتسابه. وتجدر الاشارة هنا الى ان عرض النقد يعد بمثابة ديننا على الجهاز المصرفي او الجهة التي تتولى عملية الاصدار اذ انه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف بالمبالغ التي بحوزتهم (عبدالقادر، ٢٠١١: ٣٦).

ب. تقسيمات عرض النقد

### (١) الاساس النقدي MO

ويطلق عليه بالقاعدة النقدية القياسية الاولى وهي الاسهل والاوسع انتشارا وهي عبارة عن قياس كمية العملات (الورقية والمعدنية) المتداولة في الاقتصاد اضافة الى ذلك المتوافر منها على شكل احتياطات المصارف التجارية بالبنك المركزي وهو مقياس ضيق لقياس عرض النقود الا انه الاسهل على الاطلاق من ناحية الحصول عليه بينما يصعب اجراء القياسات الاخرى لانها تتطلب انظمة وجهود كبيرة عبر عمليات متابعة دقيقة ومستمرة للتأكد من صحة النتائج (شلهوب، ٢٠٠٧: ١٢٤).

### (٢) عرض النقد بالمعنى الضيق M1

ويشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال مدة زمنية معينة ، ولقد شاع هذا التعريف بين الكينزيين والتقليديين لتأكيد على وظيفة النقود الاساسية كوسيلة للتبادل "الوظيفة الاساسية للنقود كما يرونها" ويشمل M1 هنا الودائع الجارية كوسيلة دفع بواسطة الشيكات ، اي يمكن الحصول عليها بسرعة وبدون خسارة والعملية بالتداول بين ايادي الجمهور ، وكالتالي (حداد و هذلول، ٢٠١٠: ٨٩):

$$M1 = DD + CC$$

اذ ان DD = الودائع الجارية ، CC = العملة في التداول.

### (٣) عرض النقد بالمعنى الواسع M2

ويعرف احيانا بمصطلح السيولة المحلية او الداخلية ويتكون من الودائع تحت الطلب "الودائع الجارية" والعملية بالتداول بين ايدي الجمهور مضافا اليها الودائع لاجل في المصارف التجارية ويتوافق هذا التعريف مع النظرية الكمية الحديثة للنقود لفريدمان (الهلاي، ٢٠١٣: ٢٧):

$$M2 = M1 + TD$$

$$M2 = DD + CC + TD$$

اذ ان M2 = عرض النقد الواسع ، TD = الودائع الزمنية.

### (٤) عرض النقد بالمعنى الاوسع M3

ينصرف هذا المفهوم الى تحديد عرض النقد على اساس السيولة المحلية M2 مضافا اليها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية اي لدى المؤسسات الادخارية كالمصارف الادخارية المشتركة وجمعيات الاقراض والادخار ومعنى ذلك ان عرض النقد يضم المطلوبات النقدية والمطلوبات غير النقدية للمؤسسات

المالية الوسيطة النقدية التي تتألف من البنك المركزي والمصارف التجارية مضافاً إليها متطلبات المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية كمؤسسات الادخار الأخرى ، وترجع جذور المفهوم الأوسع لعرض النقد إلى المساهمات العلمية لعدد من الاقتصاديين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، ويعتبر تقرير رادكليف المنشور عام ١٩٥٩ من أوائل الأبحاث في هذا المجال ، ويمكن التعبير عن عرض النقد بالمعنى الأوسع وفق المعادلة الآتية (شندي، ٢٠١١: ١٠٣-١٠٤):

$$M3 = M2 + L$$

اذ ان  $L =$  مطلوبات المؤسسات المالية غير النقدية.

#### (٥) عرض النقد الأمريكي M4

لقد توسعت المدرسة النقدية الأمريكية في تحديد معنى النقد فاضافت عناصر دفع غير موجودة في دول أخرى لذلك أطلق على هذا المفهوم العرض الأمريكي وهو يتضمن العناصر الآتية M3 ، الشيكات السياحية ، التزامات وزارة الخزانة الأمريكية و ودائع الأفراد الأمريكيين بالعملة الأوربية (سجل، ١٩٨٧: ٥٠) وتجدر الإشارة إلى ان العديد من الدول قد استخدمت هذا المقياس لعرض النقد مؤخراً.

ت. اسباب التغير في عرض النقد.

هناك مسببات للتغير في عرض النقود وهي على الشكل الآتي :

#### (١) القطاع الحكومي (Groedhuys ,1988 :43):

عندما يزيد الانفاق في القطاع الحكومي ، فان عرض النقود في الاقتصاد سوف يزداد. وذلك لان الانفاق الزائد للحكومة انما يمول عن طريق قيام الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي ، وعن طريق بيع السندات الحكومية بما في ذلك اذونات الخزينة إلى الجهاز المصرفي او عن طريق طبع قدر من اوراق البنكنوت اي عن طريق التمويل بالعجز. وعندما تقوم الحكومة بتمويل انفاقها باستخدام ودائعها لدى البنك المركزي فان الخصوم غير النقدية للنظام المصرفي سوف تنخفض. اما اذا لجأت الحكومة للتمويل بالعجز فان خصوم العملة للجمهور سوف تزداد. عليه فان عرض النقود سوف يزداد مع زيادة تمويل عجز الميزانية ، وبالمثل فان فائض الميزانية سوف يؤدي إلى تخفيض في عرض النقود.

#### (٢) القطاع الخاص.

ان القطاع الخاص في الاقتصاد يمكن ان يؤثر على عرض النقود بالطرق الآتية (العنزي، ٢٠٠٤: ٣٣-٣٤):

(أ) عن طريق شراء وبيع الاسهم والسندات من وإلى الجهاز المصرفي ، فان عرض النقود سيزداد او لا يزداد.

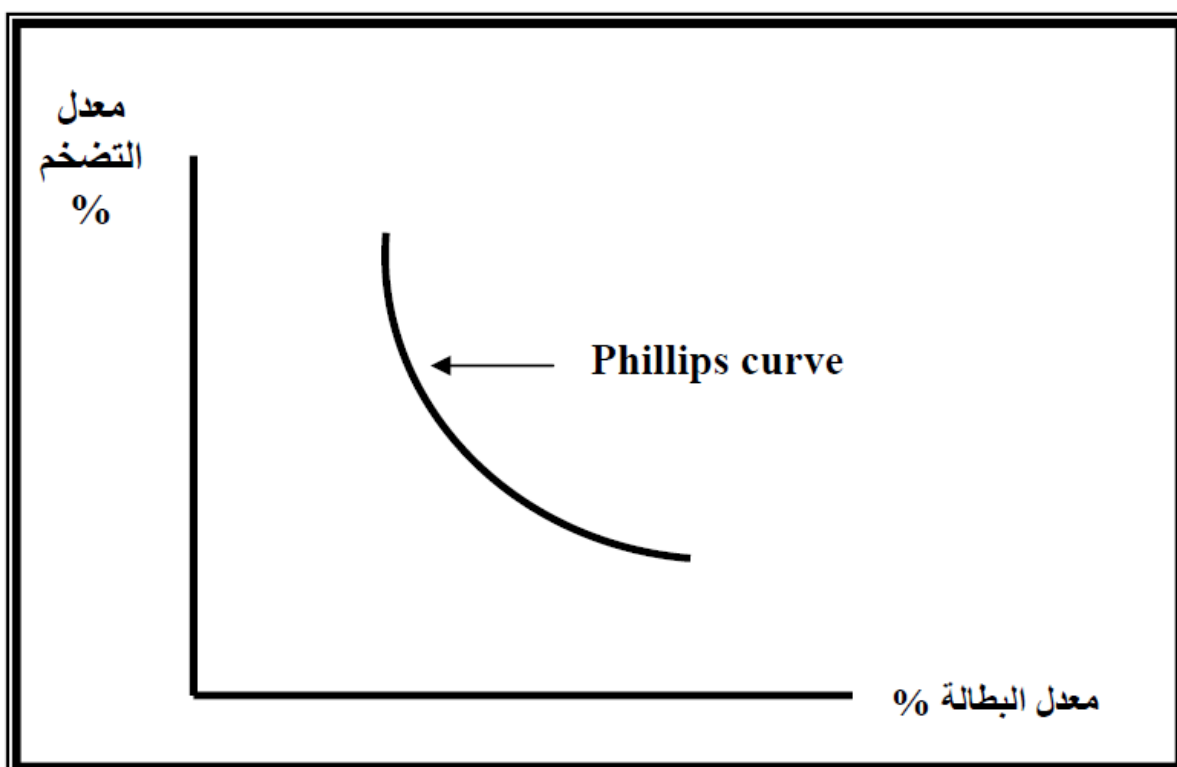
(ب) عن طريق زيادة او تخفيض القروض من القطاع المصرفي فان عرض النقود يزداد او لا يزداد.

(ت) عن طريق تغيير الخصوم غير النقدية للجهاز المصرفي وذلك من خلال شراء او بيع السندات الحكومية منه وله ، فان القطاع الخاص يؤثر على الاصول المالية للقطاع المصرفي وعلى طاقته في خلق النقود. وبالمثل فان عمليات القطاع الخاص مع القطاع المصرفي قد تؤثر على صافي الخصوم غير النقدية للقطاع المصرفي والتي بدورها تؤثر على عرض النقود.

٢. الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

أ. مفهوم التضخم.

تعد الاسعار اهم المؤشرات التي يمكن الركون اليها في متابعة وتحليل المتغيرات الاقتصادية لدى متخذي القرارات الاقتصادية والسياسية على حد سواء، بوصف ان عدم استقرارها يعطي مؤشرا سلبيا عن حالة الاقتصاد الوطني للبلاد المعني فضلا عن كون متابعة حركتها وتشخيص حالات عدم الاستقرار والاحتكار يبعد الاقتصاد القومي عن التعرض للالتزامات الاقتصادية التي قد تلحق الضرر بسير النمو الاقتصادي عموما (محمد، ٢٠٠٩: ٦٨). ويعتبر الرقم القياسي لاسعار المستهلك من اهم الادوات الاحصائية المستخدمة لقياس التضخم. ويعرف التضخم بانه الارتفاع المتزايد في اسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض قدره الشرائي للنقود. ويعد هذا التعريف من ابسط انواع التعريفات للتضخم. حيث توجد تعريفات اخرى ولكن هذا التعريف يعد اكثر وضوحا من وجهة نظر المستهلك، وقد يصاحب التضخم التشغيل الكامل مقابل انخفاض البطالة حيث ترتفع الاسعار كلما زادت نسبة تشغيل العاطلين عن العمل (الامين و باشا، ١٩٨٣: ١٩٢) وكما هو مبين في الشكل الاتي :



الشكل (١) منحنى فيليبس



المصدر : داود ، حسام وآخرون "مبادئ الاقتصاد الكلي" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثالثة ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٠.

ب . حالات التضخم (منتدى الاعمال الفلسطيني، ٢٠١١).

(١) التضخم الاصيل : يتحقق هذا النوع من التضخم حيث لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الانتاج مما ينعكس اثره في ارتفاع الاسعار .

(٢) التضخم الزاحف : يتسم هذا النوع من انواع التضخم بارتفاع بطيء في الاسعار ، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض والانتاج ثابت فيؤدي الى ارتفاع في الاسعار .

(٣) التضخم المكبوت : وهي حالة يتم خلالها منع الاسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون ارتفاع الاسعار .

(٤) التضخم المفرط : وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم الى انهيار العملة الوطنية.

ت. اسباب نشوء التضخم.

ينشا التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن ابرز هذه الاسباب ([www.ahilulbaitonline.com](http://www.ahilulbaitonline.com)).

(١) تضخم ناشئ عن التكاليف : ينشا هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية او غير الصناعية، كمساهمة ادارات الشركات في رفع رواتب واجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الانتاجية والذي ياتي بسبب مطالبة العاملين برفع الاجور .

(٢) تضخم ناشئ عن الطلب : ينشا هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، اذ ان ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الانتاج. مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار .

(٣) تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً او لم يكن هناك تركيز اقتصادي اذ ان الاسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

(٤) تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول اخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الاسعار بمعدلات غير معقولة.

ث. النظريات المفسرة لعرض النقد .

(١) عرض النقد في اطار النظرية الكلاسيكية :

قبل الخوض في النظرية الكلاسيكية لا بد من الوقوف مسبقاً على اهم الاسس الفكرية والاقتصادية لمنظري هذه المدرسة للحصول على تصور اشمل حول المنطلقات الفكرية التي تساعدنا في فهم دوافع الطلب على النقود كما توصل اليها علمائهم (الهاللي ،مصدر سابق :٤٨٠). اذ ينظر الكتاب الكلاسيك الى التغير في عرض النقد على انه المتغير الاستراتيجي الوحيد المؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى وجه التحديد على الرقم القياسي

للاسعار ، كذلك يسلم الكلاسيك بحالة الاستخدام الكامل للموارد البشرية اي ان جميع العاملين سيجدون عملا فهم يعارضون فكرة البطالة معتمدين في حجتهم على مرونة الاجور ، وايضا يعتقدون باستبعاد حدوث وفرة في الانتاج وذلك اعتمادا على ذاتية او تلقائية النظام الاقتصادي الذي يولد دائما توازناً مستمرا بين العرض والطلب ، وصور هذه النظرية هي (حداد وهذلول ، مصدر سابق : ١٠٢-١٠٣) :

(أ) **نظرية المبادلات لفشر** : تقوم هذه النظرية على افتراض ان اي تغيير في كمية النقود المطروحة في التداول يتناسب تناسباً عكسياً مع التغيير في قيمة النقود ، اما جذور هذه النظرية فهي قديمة ولكن اخر من تبنى هذه النظرية ودافع عنها هو العالم الامريكي ارفنج فشر ، ولا ينكر احد من الاقتصاديين ما لكمية النقود من تاثير على قيمتها او قوتها الشرائية ولكنهم يختلفون في مدى اهمية كمية النقود في تحديد هذه القيمة ، فبعضهم يعطي الكمية النقدية الدور الفعال في تحديد قيمتها والبعض الاخر لا يذهب الى اعطاء الكمية هذه الاهمية (الدليمي ١٩٨٨ : ٢٢٣).

(ب) **نظرية الرصيد النقدي لمارشال** : بدء مارشال من النقطة التي انتهى عندها فشر ، اذ قام مارشل و (في قسم الاقتصاد في جامعة كمبردج) بتطوير هذه النظرية والتي اصبحت تعرف بـ(نظرية كمبردج). وكان من نتائج هذا التطور هو انشاء معادلة ذات متغيرين اقتصاديين (ابو عيدة و شعبان ، ٢٠٠٩ : ٥٦٦). ان هذه النظرية تذهب الى ان اي تغيير يطرا على حجم النقود في التداول يتم عن طريق تغيير معامل التفضيل النقدي وليس عن طريق تدخل السلطات النقدية عندما تعتمد على التدخل المباشر من اجل زيادة او خفض النقود المتداولة وهذا يعني ان التغيير في طلب النقود هو الذي يؤثر على مستويات الاسعار وليس العرض ومع هذا فان انصار هذا الاتجاه لم يقولوا بسلبية السلطات النقدية ، وانما ذهبوا الى ان السلطات النقدية تستطيع ايضا ان تعمد الى زيادة كمية النقود في التداول اذا دعت الحاجة (الدليمي ، مصدر سابق : ٢٣٢).

## (٢) عرض النقد في اطار النظرية الكينزية :

نجحت نظرية كينز بالانتشار عند ظهورها بصفة خاصة في كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" الذي فسر من خلاله حالة الكساد الكبير ١٩٢٩ وابرز فيها ان توازن الدخل الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل حالة خاصة لتوازن الدخل الذي قد يتحقق عند مستوى اعلى او ادنى من مستوى التوظيف الكامل (الشناوي واخرون ، ٢٠٠٦ : ٢٧٨). ويعد بعض الاقتصاديين ان كينز كان يتوخى من وراء هجومه على النظرية الكلاسيكية ان يتقدم بنظريته باعتبارها اكثر شمولية من النظرية الكلاسيكية ، وابرز الاختلافات ما بين الاقتصاد الكينزي والكلاسيكي هي ان التحليل الكلاسيكي يتعلق بصورة رئيسية بالاقتصاد الجزئي اما التحليل الكينزي فانه يتعلق بالاقتصاد الكلي ، وتعد النظرية الكلاسيكية نظرية خاصة اما النظرية الكينزية فهي نظرية عامة ، فضلا عن ان النظرية الكلاسيكية تسلم بالمرونة التامة للاجور والاسعار بينما تعتقد النظرية الكينزية بان الاجور والاسعار غير مرنة (الامين ، ٢٠٠٢ : ١٧١).

وذكر كينز ان الطلب على النقود له ثلاث بواعث :

أ . **الطلب على النقود بدافع المعاملات** : ويقصد به توافر النقود من اجل المعاملات الجارية ويتوقف هذا الدافع على الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل ويزيد الطلب بدافع المعاملات كلما زادت الفترة ويقال كلما قلت الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل ومن ناحية اخرى يتوقف على حجم الدخل المتحقق والعلاقة طردية

يبين حجم الدخل والطلب على النقود بدافع المعاملات اي عندما يزيد الدخل يزيد الانفاق على السلع والخدمات ومن ثم يزداد الطلب على النقد (عبد الحميد، ٢٠٠٧: ٣٠٢).

ب . **الطلب على النقود بدافع الاحتياط** : اوضح كينز ان المجتمع يطلب النقود بالاضافة الى اغراض المعاملات من اجل الاحتياط للظروف والاحداث الطارئة غير المتوقعة والحصول على مزايا الصفقات (الهالي، مصدر سابق: ٥٤).

ت . **الطلب على النقود بدافع المضاربة** : ويتمثل في طلب الافراد على النقود بغرض تحقيق مكاسب من وراء الاحتفاظ بها ، نتيجة لاستغلال تطورات اسواق الاوراق المالية حيث يفضل الافراد بين الاحتفاظ بالنقود والاصول المالية الاخرى مثل السندات ويكون الطلب على النقود بغرض المضاربة داله عكسية في سعر الفائدة وذلك لان سعر الفائدة يمثل تكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة "الذي يكون العائد عليها صفر" وبالتالي فان ارتفاع اسعار الفائدة على الاصول المالية الاخرى يشجع الافراد على تفضيل هذه الاصول على النقود لانه يعني ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة (مقلد و نجا، ٢٠٠٦: ٢٢٣).

### (٣) عرض النقد في اطار النظرية الكينزية الجديدة :

رغم نجاح النظرية الكينزية وسيادتها لفترة من الزمن في تفسير دوافع الطلب على النقود عند الافراد والعوامل المحددة لهذا الطلب الا ان مجموعة من المفكرين الاقتصاديين وعلى راسهم بولمان و توين قدموا اضافات جوهرية على النظرية الكينزية من خلال توصل كل منهما على حده الى داله للطلب على النقود تبين ان احتفاظ الافراد بالارصدة النقدية ولغايات المبادلات والاحتياط تتأثر بسعر الفائدة ايضا وليس كما افترض كينز بالدخل فقط ، حيث توصل بولمان الى دالته حول الطلب على النقود من نظرية المخزون اذ اعتبر ان الاحتفاظ بالنقود السائلة والدوائع الجارية هي من الدوافع التقليدية وان الافراد قد ينتقلون من هذين الشكلين للمخزون النقدي الى اشكال اخرى اعتمادا على اسعار الفائدة ( حداد و هذلول ،مصدر سابق: ١١٧).

اما توين فقد قدم المحاولة الاولى لاعطاء الشرعية لوجهة نظر الكينزيين حول الاثار طويلة الاجل للسياسة النقدية وكان رأيه ان الجانب الحقيقي في الاقتصاد بوجه عام ومعدل الفائدة الحقيقي بوجه خاص يتحدد بشكل عام من خلال التأثير المشترك للسياسات الاقتصادية والسياسة النقدية "من خلال سلوك المحافظ المالية" ، ويوضح توين في ظل افتراض ان النقود وراس المال المادي يمثلان محافظ المدخرات للافراد وفي ظل معدل عائد حقيقي معطى على الاصول الحقيقية فان اي زيادة في معدل التضخم تجعل حيازة النقود اقل جاذبية وحيازة الاصول الحقيقية اعلى جاذبية في رأي الافراد (عبد القادر ، ٢٠١٠: ٢٥٧).

### (٤) عرض النقد في اطار النظرية الكمية :

سعى النقديون في الخمسينات الى محاولة كشف عن ما اذا كانت النظرية الكلاسيكية من خلال اعمدتها وهي نظرية كمية النقود قد فقدت قدرتها على تفسير الاحداث الاقتصادية التي تمثلت في الكساد العظيم وانحسارها في مواجهة ما عرف بالثورة الكينزية ، وكان لفريدمان كاحد منظري مدرسة شيكاغو في اعادة تفسير الصيغة الفيشرية للنظرية الكمية (الهالي ،مصدر سابق: ٥٧).

ويعتقد فريدمان ان المعروض النقدي والمستوى العام للاسعار هما متغيران معروفان من قبل الجمهور او الافراد وحتى يمكن اعتبار نظرية كمية النقود نظرية قادرة على تكوين وصياغة تنبؤات حول أثار التغيرات في السياسة النقدية او التغيرات في المستوى العام للاسعار فلا بد لها من فروض واضحة حول الاختلافات بين سلوك الطلب على النقود وسلوك عرض النقود ، ويرى فريدمان ان النظرية الكمية هي مجرد نظرية للطلب على النقود من ثمة فانها تمثل نظرية للنتاج او الدخل النقدي او المستوى العام للاسعار وان تحديد المتغيرات السابقة يتطلب شمول النظرية الكمية على بعض التعريفات حول شروط عرض النقود (4: Friedman, 1958).

### ح. العلاقة بين عرض النقد والرقم القياسي لاسعار المستهلك.

ان العلاقة القائمة بين كمية النقود والاسعار والتضخم تتطلب المرور بالنظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) اذ انها تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للاسعار وتصف الاول بانه متغير مستقل والثاني متغير تابع (28: Kaufman, 1975). وفي ظل افتراض الكلاسيك الخاص بثبات حجم الانتاج وثبات سرعة دوران النقود فان مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصانا وذلك سينعكس تلقائيا على المستوى العام للاسعار وبالتالي على التضخم (Jon (17: 1969). وجاء رأي النقديين واولهم فريدمان داعما للزاي الكلاسيكي اذ انهم يعتقدون ان الزيادة في كمية النقود (عرض النقود) هي المسؤولة عن ارتفاع المستوى العام للاسعار وبالتالي هي المسؤولة عن التضخم. اما رأي المدرسة الكينزية، فان التضخم فسر على اساس انه (تضخم الطلب) اي ان السبب في زيادة الاسعار وبالتالي حدوث التضخم هو الزيادة في حجم الطلب الكلي، بعبارة اخرى ان اية زيادة تحصل في احد او بعض او كل مكونات الطلب الكلي كزيادة الاستثمار العام والخاص، او زيادة صافي التجارة الخارجية على سبيل المثال، فانها ستؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار وبالتالي حدوث التضخم (الغالي والجبوري، 2008، 10:). وتجدر الإشارة الى ان الرقم القياسي لاسعار المستهلك يعكس التغير الحاصل باسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة ، وعلى اساسه يحسب التضخم السنوي فهو التغير الحاصل بالرقم القياسي لاسعار المستهلك في شهر من السنة السابقة مع نفس الشهر من السنة الحالية.

### ثالثا - الجانب التطبيقي للبحث.

#### ١ . متغيرات البحث.

$Y =$  المعدل الفصلي للرقم القياسي لاسعار المستهلك (متغير تابع).

$X1 =$  المعدل الفصلي لعرض النقد الضيق M1 (متغير مستقل).

$X2 =$  المعدل الفصلي لعرض النقد الواسع M2 (متغير مستقل).

والجدول الاتي يبين متغيرات البحث.

جدول (١) متغيرات البحث

التاريخ	الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الاساس ٢٠٠٧ = ١٠٠)	M1 (المبلغ ترليون دينار)	M2 (المبلغ ترليون دينار)
٢٠١٠ ف١	123.4	39.4	47.7
٢٠١٠ ف٢	123.7	45.1	53.4
٢٠١٠ ف٣	124.8	47.3	55.6
٢٠١٠ ف٤	127.4	50.2	58.6
٢٠١١ ف١	129.6	51.9	60.8
٢٠١١ ف٢	130.7	53.2	62.3
٢٠١١ ف٣	132.3	55.3	64.8
٢٠١١ ف٤	١٣٦,١	60.0	69.4
٢٠١٢ ف١	138.9	60.7	70.8
٢٠١٢ ف٢	140.2	61.4	71.8
٢٠١٢ ف٣	140.8	60.4	71.9
٢٠١٢ ف٤	140.5	62.3	73.8
٢٠١٣ ف١	141.8	65.1	77.3
٢٠١٣ ف٢	142.4	70.3	82.9
٢٠١٣ ف٣	142.1	70.5	83.7
٢٠١٣ ف٤	144.7	72.5	86.0

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية الفصلية للبنك المركزي العراقي للاعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٣).

## ٢ . التحليل الكمي لعرض النقد الضيق M1.

أ . معامل الارتباط ما بين عرض النقد الضيق والرقم القياسي لاسعار المستهلك.

لقد بلغ معامل الارتباط ما بين عرض النقد الضيق والرقم القياسي لاسعار المستهلك (٠,٩٦٢) وهي قيمة موجبة وبلغت قيمة t المحسوبة (١١,٧٨) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى الدلالة ٠,٠١ وبالغلة (٢,٥٨٣) وهذا يعني ان هنالك علاقة ارتباط موجبة ما بين عرض النقد الضيق و الرقم القياسي لاسعار المستهلك، وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (٢) نتائج معامل الارتباط ما بين عرض النقد الضيق والرقم القياسي لاسعار المستهلك

معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	الدلالة
٠,٩٦٢	١١,٧٨	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0,01) ودرجة حرية (14, 1) = 2,083

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ب . معامل الانحدار لعرض النقد الضيق في الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

هنالك تأثير لعرض النقد الضيق في الرقم القياسي لاسعار المستهلك حيث بلغت قيمة F المحسوبة (175,58) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة 0,01 ودرجة حرية (14, 1) والبالغة (8,86) وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0,75) وهي قيمة موجبة وهذا يعني انه وعند زيادة الف مليار دينار في عرض النقد الضيق سوف يكون هناك زيادة بمقدار 0,75 نقطة من الرقم القياسي لاسعار المستهلك اي ان التأثير طردي، وبلغت قيمة معامل التحديد (0,93) وهذا يعني ان 93% من التغير الحاصل في الرقم القياسي لاسعار المستهلك يعود الى التغير في عرض النقد الضيق، وكما مبين في الجدول الاتي :

جدول (3) نتائج معامل الانحدار لعرض النقد الضيق في الرقم القياسي لاسعار المستهلك

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R <sup>2</sup>	قيمة F المحسوبة	الدلالة
91,58	0,75	0,93	175,58	وجود تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0,01) ودرجة حرية (14, 1) = 8,86

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

اما معادلة الانحدار فكانت فهي كالآتي :

$$Y = 91.58 + 0.75 X1$$

اذ ان :

Y = المعدل الفصلي للرقم القياسي لاسعار المستهلك.

X1 = المعدل الفصلي لعرض النقد الضيق.

3 . التحليل الكمي لعرض النقد الواسع M2.

أ . معامل الارتباط ما بين عرض النقد الواسع والرقم القياسي لاسعار المستهلك.

لقد بلغ معامل الارتباط ما بين عرض النقد الواسع والرقم القياسي لاسعار المستهلك (0,964) وهي قيمة موجبة وبلغت قيمة t المحسوبة (8,91) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى الدلالة 0,01 والبالغة (2,083) وهذا يعني ان هنالك علاقة ارتباط موجبة ما بين عرض النقد الواسع والرقم القياسي لاسعار المستهلك، وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (٤) نتائج معامل الارتباط ما بين عرض النقد الواسع والرقم القياسي لاسعار المستهلك

معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	الدالة
٠,٩٦٤	٨,٩١	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١٤ ، ١) = ٢,٥٨٣

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ب . معامل الانحدار لعرض النقد الواسع في الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

هنالك تأثير لعرض النقد الواسع في الرقم القياسي لاسعار المستهلك حيث بلغت قيمة F المحسوبة (١٨٦,٦٨) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة ٠,٠١ ودرجة حرية (١٤ ، ١) والبالغة (٨,٨٦) وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠,٦٤) وهي قيمة موجبة وهذا يعني انه وعند زيادة الف مليار دينار في عرض النقد الواسع سوف يكون هناك زيادة بمقدار ٠,٦٤ نقطة من الرقم القياسي لاسعار المستهلك اي ان التأثير طردي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٩٣) وهذا يعني ان ٩٣% من التغير الحاصل في الرقم القياسي لاسعار المستهلك يعود الى التغير في عرض النقد الواسع، وكما مبين في الجدول الاتي :

جدول (٥) نتائج معامل الانحدار لعرض النقد الواسع في الرقم القياسي لاسعار المستهلك

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R <sup>2</sup>	قيمة F المحسوبة	الدالة
٩١,٦١	٠,٦٤	٠,٩٣	١٨٦,٦٨	وجود تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١٤ ، ١) = ٨,٨٦

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

اما معادلة الانحدار فكانت فهي كالآتي :

$$Y = 91.61 + 0.64 X2$$

اذ ان :

Y = المعدل الفصلي للرقم القياسي لاسعار المستهلك.

X2 = المعدل الفصلي لعرض النقد الواسع.

## ٤ . التحليل الكمي لعرض النقد M1 و M2.

هنالك تأثير لعرض النقد M1 و M2 مجتمعان في الرقم القياسي لاسعار المستهلك حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٨٦,٧٤) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة ٠,٠١ ودرجة حرية (٢ ، ١٣) وبالباقي (٦,٧) وقد بلغت قيمة معاملات بيتا لكل من M1 و M2 (٠,١- و ٠,٧٢) على التوالي وهي قيمة سالبة ل M1 وموجبة ل M2 ، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٩٣) وهذا يعني ان ٩٣% من التغير الحاصل في الرقم القياسي لاسعار المستهلك يعود الى التغير في عرض النقد الضيق و الواسع، وكما مبين في الجدول الاتي :

جدول (٦) نتائج معامل الانحدار لكل من M1 و M2 في الرقم القياسي لاسعار المستهلك

المتغير المستقل	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R <sup>2</sup>	قيمة F المحسوبة	الدلالة
X1	٩١,٥٤	-٠,١	٠,٩٣	٨٦,٧٤	وجود تأثير
X2		٠,٧٢			

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (٢ ، ١٣) = ٦,٧

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

اما معادلة الانحدار المتعدد كالاتي :

$$Y = 91.54 - 0.1 X1 + 0.72 X2$$

اذ ان :

$Y$  = المعدل الفصلي للرقم القياسي لاسعار المستهلك.

$X1$  = المعدل الفصلي لعرض النقد الضيق.

$X2$  = المعدل الفصلي لعرض النقد الواسع.

## ٥ . مناقشة نتائج معادلة خط الانحدار المتعدد.

تعد معادلة خط الانحدار من اول و اهم ادوات التنبؤ باتجاه سير المتغير التابع (في حال كون البيانات خطية) ، ولقد اظهرت معادلة خط الانحدار المتعدد معامل بيتا للمتغير المستقل X1 والذي يمثل عرض النقد الضيق سالبة في حين ظهرت موجبة في معادلة خط الانحدار البسيط ، اذ يعود السبب في ذلك الى انه وفي حالة وجود علاقة ما بين المتغيرات المستقلة نفسها فان احد المتغيرات سوف يكون في حالة يطلق عليها احصائيا بـ(التداخل الخطي) ، هذا ولقد تبين في الجانب النظري للبحث ان عرض النقد الواسع هو عبارة عن عرض النقد الضيق مضافا له الودائع الزمنية ، بمعنى اخر ان عرض النقد الضيق يمثل جزءا من عرض النقد



الواسع وان علاقة الارتباط سوف تكون شبه تامه بينهما وهذا بدوره ادى الى ظهور معامل بيتا سالبا لعرض النقد الضيق.

#### رابعاً - نتائج البحث

##### ١. الاستنتاجات

أ . ان الارتفاع المستمر في الرقم القياسي لاسعار المستهلك رافقه ارتفاع في عرض النقد (الضيق والواسع) ، وهذا ما ظهر بوضوح في البيانات المنشورة للبنك المركزي العراقي وكذلك ما توصل له البحث من خلال قياس علاقة الارتباط ما بين عروض النقد والرقم القياسي لاسعار المستهلك ، اذا بلغت معاملات الارتباط (٠,٩٦٢) و (٠,٩٦٤) وعلى التوالي ، وهي معاملات ارتباط قوية احصائياً.

ب . ان نموذج التنبؤ الذي توصل له البحث يشير الى قدرة عرض النقد (الضيق والواسع) على تفسير ٩٣% من التغير الحاصل في الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

ت . لقد نجح البنك المركزي العراقي بالسيطرة على الرقم القياسي لاسعار المستهلك (وهو احد مؤشرات الاقتصاد الكلي) من خلال سيطرته على عروض النقد وذلك باستخدام ادواته الكمية والنوعية.

ث . يعد الطلب المتزايد على السلع والخدمات من العوامل المؤثرة على الارتفاع في الرقم القياسي لاسعار المستهلك ويعود السبب في زيادة الطلب في العراق وخلال المدة المبحوثة الى عوامل عدة منها (ارتفاع المستوى المعاشي للمواطنين و زيادة عدد السكان).

##### ٢. التوصيات

أ . العمل على زيادة الودائع والحد من نسبة العملة في تكوين عروض النقد كون ذلك من شأنه ان يؤدي الى زيادة تأثير الادوات الكمية في عروض النقد بالتالي زيادة قدرة البنك المركزي في التحكم بعرض النقد ومن خلاله التأثير بمتغيرات الاقتصاد الكلي ومنها الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

ب . من المفيد اعتماد نموذج التنبؤ بالرقم القياسي لاسعار المستهلك الذي توصل له البحث وتطوير نماذج للتنبؤ لباقي المتغيرات الاقتصادية اعتماداً على عروض النقد.

ت . على الدولة العراقية ممثلة بالبنك المركزي العراقي التوعية نحو ترشيد الاستهلاك وتشجيع الادخار لتقليل الطلب على السلع والخدمات (الكالمية) من قبل المواطنين ، كون زيادة الطلب ترافقها زيادة في الاسعار تطبيقاً لقانون العرض والطلب.

##### المصادر:

١ . ابو عيدة ، محمد عمر و شعبان ، عبد الحميد محمد "تاريخ الفكر الاقتصادي" الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة ، القاهرة ، ٢٠٠٩.

٢ . الامين ، عبد الوهاب "مبادئ الاقتصاد الكلي" دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠٠٢.

- ٣ . الامين ، عبد الوهاب وباشا ، زكريا عبد المجيد "مبادئ الاقتصاد" دار المعرفة ، الجزء الثاني ، الكويت ١٩٨٣ .
- ٤ . الدليمي ، خالد علي "النقود والمصارف والنظرية النقدية" دار الانيس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، مصراتة ، ١٩٨٨ .
- ٥ . الدليمي ، عوض فاضل "النقود والبنوك" دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ١٩٩٠ .
- ٦ . الشناوي ، اسماعيل احمد و غزلان ، محمد عزت محمد و السيد ، محمد جابر حسن "اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية" قسم الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .
- ٧ . حداد ، اكرم و هذلول ، مشهور "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري" دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، عمان ٢٠١٠ .
- ٨ . داود ، حسام و سلمان ، مصطفى و الصعيدي ، عماد و عقل ، خضر و الخصاونة ، يحيى "مبادئ الاقتصاد الكلي" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثالثة ، عمان ، ٢٠٠٥ .
- ٩ . سيجل ، باري ترجمة منصور ، طه عبد الله و عبد المجيد ، عبد الفتاح عبد الرحمن ومراجعة منصور ، احمد ابراهيم وتقديم السلطان ، سلطان محمد "النقود والبنوك والاقتصاد من وجهة نظر النقديين" دار المريخ للنشر ، الرياض ١٩٨٧ .
- ١٠ . شلهوب ، علي محمد "شؤون النقود واعمال البنوك" شعاع للنشر والعلوم ، الطبعة الاولى ، حلب ٢٠٠٧ .
- ١١ . شندي ، اديب قاسم "الاقتصاد العراقي....الى اين" دار المواهب للطباعة ، الطبعة الاولى ، النجف الاشرف ٢٠١١ .
- ١٢ . عبد الحميد ، عبد المطلب "اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات" الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ .
- ١٣ . عبد القادر ، السيد متولي "اقتصاديات النقود والبنوك" دار الفكر ناشرون ومفكرون ، الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠١٠ .
- ١٤ . مقلد ، رمضان محمد و نجا ، علي عبد الوهاب "مبادئ الاقتصاد الكلي" قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .
- ١٥ . العنزلي ، فرج بن ناوي بن نجيب "اثر نمو عروض النقد على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية" رساله ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الملك سعود ، كلية العلوم الادارية ، الرياض ٢٠٠٤ .
- ١٦ . عبد القادر ، مراد "اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، الجزائر ٢٠١١ .

١٧ . الهلالي ، سيف نضال كاظم "فاعلية الادوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه" بحث دبلوم عالي ((معادل للماجستير)) في المصارف ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ٢٠١٣ .

١٨ . الغالي ، عبد الحسين جليل و الجبوري ، سوسن كريم "اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد ٢ العدد ١٠ ، ٢٠٠٨ .

١٩ . محمد ، سهام كامل "دراسة اقتصادية تحليلية للارقام القياسية لاسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨" المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجلد ١ العدد ٢ ، ٢٠٠٩ .

٢٠ . التقارير الاقتصادية الفصلية للبنك المركزي العراقي للمدة من عام ٢٠١٠ ولغاية عام ٢٠١٣ .

٢١ . محمد ، حاكم محسن "اثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف" جامعة اهل البيت ، مصدر الكتروني ، وتوجد نسخة من البحث على الرابط الالكتروني [www.ahlulbaitonline.com](http://www.ahlulbaitonline.com)

٢٢ . منتدى الاعمال الفلسطيني "التضخم الاقتصادي حالات ومفاهيم" المنشورات الالكترونية لقسم البحوث والدراسات الاقتصادية، ٢٠١١ .

23. Friedman M. "The Quantity Theory of Money" Chicago University , Chicago Press , USA , 1958.

24. Groedhuys D.W "Money Banking" Mc Graw-Hill , ch1 , New York 1988.

25. Jon H.G "Essays in monetary Economics" George Allen and UN win, Ltd, London 1969.

26. Kaufman G.G "Money and the financial System" Chicago Rand McNally publishing co, London 1975.